مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية
"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في مدينة سبها وضواحيها"

*فدوى حسين التارقي[1]، سمية خليفة عمران[2]
[1]كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي
[2]كلية الاقتصاد، جامعة فزان

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على متطلبات تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية؛ وذلك عن طريق دراسة متطلبات المعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن "إيوفي"، والمعوقات التي تواجه عملية التحوّل. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسية للدراسة، تم توزيع (117) استبانة وزعت على الموظفين العاملين بالمصارف التجارية بمدينة سبها وضواحيها، استردت منها(102) استبانة جميعها صالحة للدراسة، كما تم تحليل البيانات التي توصلت إليها الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها: توافر متطلبات تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية بالرغم من وجود العديد من الصعوبات التي تواجه المصارف التقليدية للتحوّل لمصارف إسلامية أهمها: عدم وجود سوق مالي إسلامي، وعدم توفر الاستقرار والوضع الأمني، والانقسام السياسي لمؤسسات الدولة، وضعف القوانين المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي، وعدم وجود دعم حكومي لتطبيق الأعمال المصرفية الإسلامية ، وخضوع المصارف الإسلامية لرقابة المصرف المركزي الذي يتعامل بالفائدة الربوية. وأوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الاهتمام والتوعية بالمحاسبة الإسلامية؛ لتأهيل المشاركين علمياً ومهنياً، وتفعيل القانون رقم 1 لسنة 2013 المتعلق بمنع التعامل بالربا، وتطوير القانون التشريعي بما يتوافق مع البيئة الحالية.

الكلمات المفتاحية: التحوّل، المحاسبة الإسلامية، المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية.

The extent to which traditional banks can transform into Islamic banksAn applied study on banks operating in the city "of Sebha and its suburbs

*Fadwa Hussein Al-Taraqi[1] and Sumaya Khalifa Omran[2]
[1]Faculty of Economics, University of Benghazi
[2]Faculty of Economics, University of Fezzan

Summary

The study aimed to shed light on the requirements for the transformation of traditional banks into Islamic banks by studying the requirements of Sharia Standard No. (6) issued by AAOIFI, and the obstacles facing the transformation process. The study relied on the analytical descriptive approach due to its support for the purposes of the study. It was also adopted The questionnaire was used as a main tool for the study. (117) questionnaires were distributed to employees working in commercial banks

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني Fadway.altarki@gmil.com – المؤتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية 22-23 يناير 2025 – جامعة فزان

in the city of Sabah and its environs, from which (102) questionnaires were retrieved, all of which were valid for the study. The data obtained from the study was also analyzed using the statistical program SPSS. The study reached a set of results, the most important of which is the fulfillment of the requirements for converting traditional banks to Islamic banks, despite the presence of many difficulties facing traditional banks to convert to Islamic banks, the most important of which are: the lack of an Islamic financial market, the lack of stability and security situation, and the political division of state institutions. The weakness of the laws regulating Islamic banking, the lack of government support for implementing Islamic banking, and the subjection of Islamic banks to the supervision of the Central Bank, which deals with usurious interest. The study recommended the need to pay more attention and awareness to Islamic accounting to qualify participants scientifically and professionally, activate Law No. 1 of 2013 related to prohibiting usury, and develop the legislative law in line with the current environment.

Keywords: Transformation, Islamic accounting, traditional banks, Islamic banks

المقدمة

تعد المصارف بشكل عام من الركائز الأساسية في النشاط الاقتصادي للدول، لما تلعبه من دور مهم في عمليات التمويل والاستثمار والعمليات المصرفية المتعددة بمختلف أنواعها وأشكالها(حسين، 2018)، ومع ظهور العمل المصرفي الإسلامي الذي نشأ في سبعينات القرن الماضي الذي اعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تسعى إلى تحقيق الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين كسائر البنوك الأخرى، إلا أنها تقوم على أسس وضوابط مستمدة من الشريعة الإسلامية، أساسها العدل ونفي الظلم؛ ما نتج عنه مخالفة البنوك التقليدية في أهم عنصر تعتمده في نشاطها، ألا وهو الرّبا– أو ما يسمى بمعدل الفائدة– المحرم أخذاً وعطاءً.

أثبتت المصارف الإسلامية أن لها قدرات هائلة في مجال تعبئة المدخرات، وتوظيفها في مجالات الاستثمار المناسبة التي تعمل على تنمية الدولة وزيادة رفاهية شعبها، وأنه من الممكن لهذه المصارف أن تتحول إلى طاقات ضخمة، وغير عادية في الإسراع بهذه التنمية في تعميق وزيادة عائدها ومردودها الاقتصادي والاجتماعي (أبو حميرة، اسويسي، 2010)؛ فلم يقتصر تقديم العمل المصرفي الإسلامي على المصارف الإسلامية وحدها، فقد سارعت عدد من المصارف التقليدية إلى تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية بأشكال ومداخل متعددة، وانتشرت هذه العملية عربياً وفي دول إسلامية؛ ثم انتقلت إلى مصارف عالمية في الغرب خاصة في أوروبا وأمريكا، بعد النجاح الكبير والواسع الذي أحرزته الصيرفة الإسلامية (العاني، القندولي، 2019).

الدراسات السابقة

دراسة (أبو حميرة، اسويسي، 2010): بعنوان تحوّل المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية "دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية"، حيث سعت الدراسة إلى بيان متطلبات تحوّل المصارف التجارية في ليبيا إلى مصارف تقدم خدماتها بطريقة تنسجم وتتفق مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية؛ وذلك من خلال بيان مفهوم التحوّل المصرفي، وأنواعه، وأسبابه، والتعرف على اتجاهات المجتمع حول الصيرفة الإسلامية والتقليدية، ودراسة المتطلبات التي تواجه المصارف التقليدية عند التحوّل مع إبراز

الدور الإيجابي والسلبي للتحوّل نحو الصيرفة الإسلامية؛ باعتبارها أداة فاعلة لتقديم التمويل الذي يرتكز على أسس الشريعة الإسلامية عوضاً عن المصارف التقليدية، وتوصلت الدراسة إلى توفر المقومات الأساسية للتحوّل، وأوصت بعدة توصيات منها: إعادة النظر في كافة النظم المالية والاقتصادية والمصرفية بحيث تستوعب عملية التحوّل، وإنشاء المصارف والفروع الإسلامية في ليبيا، وتشكيل هيئة للرقابة الشرعية للإشراف على عمليات التحوّل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

دراسة (حسين،2018): بعنوان متطلبات ومعوقات تحوّل المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 "دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في إمكانية تحّول المصارف التقليدية في ليبيا للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في ظل القانون رقم (1) لسنة 2013 وتوضيح أهم المتطلبات والعقبات التي تواجه عملية التحوّل للصيرفة الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم كفاية التنظيم القانوني للمصارف الإسلامية ، وكذلك عدم موافقة الجمعية العمومية بالمصرف على التحوّل، وانقسام السلطة التشريعية في البلاد أدى إلى تضارب في تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013، بالإضافة إلى وجود معوقات إدارية.

دراسة (علال، بلقاسم،2018): بعنوان تحوّل البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية : مدخل نظري، قراءة في المعيار الشرعي رقم (6) مع "دراسة حالة بنك الكويت الدولي". هدفت الدراسة إلى تبيان مفهوم تحوّل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وتحليل جوانبه النظرية والتطبيقية، إضافة إلى التعرف على أبرز المتطلبات التي تحكم عملية التحوّل، وتوصلت إلى عدة نتائج منها: ضرورة وضع نموذج شامل يساهم في مساعدة البنوك للتحوّل بفترة قصيرة وبكلفة قليلة، كما أثبتت الدراسة نجاح تجربة معظم البنوك التقليدية التي تحولت كلياً للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛ حيث أُثبت النجاح من خلال تقييم أثر تحوّل بنك الكويت على أدائه ونشاطه.

دراسة (العاني، القندولي،2019): بعنوان إمكانية تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية من خلال استعراض تجربة المصارف التقليدية الليبية في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، والوقوف على أهم المعوقات التي واجهت المصارف التقليدية للتحوّل نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا، وقد توصل الباحثان إلى أن من أهم دوافع التحوّل في ليبيا كان قرار السلطة التشريعية في البلاد، إضافة إلى الرغبة الشعبية لدى المجتمع الليبي في تقديم المصارف منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: الأعداد لخطة شاملة لتحوّل المصارف التقليدية الراغبة في التحوّل للصيرفة الإسلامية تحت قيادة، وإشراف مصرف ليبيا المركزي من خلال التنسيق مع المصارف الراغبة في التحوّل.

دراسة (حسين ، عبد الله ،2020) : كانت الدراسة بعنوان واقع الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية "دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة البيضاء"، حيث سعت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الصيرفة في المصارف التجارية الليبية ومعوقات التطبيق، وتوصلت إلى عدة نتائج مفادها وجود معوقات تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية بالمصارف التجارية الليبية منها: غياب الانسجام بين الهيئات الشرعية حول معاملات الصيرفة الإسلامية، وعدم توفر القيادات المؤمنة بفكرة الصيرفة الإسلامية ، وأيضاً ارتفاع مخاطر المنتجات الإسلامية .

دراسة (الحداد، فشتول،2021) بعنوان: (معوقات تطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا "دراسة تطبيقية من وجهة نظر المصارف التجارية الواقعة في مدينة بنغازي"). هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تعيق

تطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا، وتوصلت إلى وجود نقص في الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وشرعياً يشكل عائقا أمام جناح تطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا، وعدم وجود هيكل تنظيمي يراعي السمة الاستثمارية والاجتماعية والإسلامية للمصرف الإسلامي، بالإضافة إلى عدم وجود وضوح في إجراءات الرقابة المالية والشرعية المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية، وعدم وجود إدارات خاصة بالبحث والتطوير للعمل المصرفي، أيضاً عدم وجود سوق مالي إسلامي فعّال.

دراسة (سليم وآخرون،2023): بعنوان مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المعاملات المالية الإسلامية بالمصارف العامة العاملة في مدينة درنة. سعت الدراسة إلى معرفة مدى التزام المصارف التجارية العامة العاملة في مدينة درنة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المعاملات المالية الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن التزام المصارف قيد الدراسة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية جاء بشكل عام بمستوى ممارسة متوسط وبمعدلات مختلفة وكان بُعد توافر المستوى العلمي هو الأعلى ثم بُعد توافر الرقابة الداخلية ثم توافر نظام الرقابة الخارجية. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة إضافة مقررات دراسية تتعلق بالاقتصاد الاسلامي والمحاسبة الإسلامية ومعايير تطبيقها، وتناولها بشكل مكثف مراحل الدراسة الجامعية، وضرورة قيام المصارف الإسلامية برفع كفاءة العاملين بها من أجل تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية من خلال عقد الدورات وتنظيم المؤتمرات العلمية المتخصصة واستدعاء الخبراء لتقديم المعرفة الكافية في مجال العمل بهذه المعايير وتطبيقها.

دراسة (الطاهرواخرون،2024): كان عنوان الدراسة إشكالية الصيرفة الإسلامية حالة الجزائر، هدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تحد من تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال التطرق للمفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وصيغ تمويلها، وواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث توصلت إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام الصيرفة الإسلامية في الجزائر، التي نذكر منها عدم وضوح الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية ، وعدم فهم العنصر البشري لها جعلتها متأخرة في هذا المجال.

وبناءً على ما سبق فأن هذه الدراسة جاءت مشابهة للدراسات السابقة من خلال عرض مدى إمكانية المصارف التقليدية للتحوّل نحو الصيرفة الإسلامية وسرد المعوقات التي حالت دون التطبيق الفعّال للصيرفة، الا أننا نختلف عن هذه الدراسات من حيث عرضنا للموضوع في بيئة محاسبية مغايرة وسوف يتم عرض الدراسة في مدينة سبها وضواحيها وذلك لافتقار الدراسات المحاسبية حول هذا الموضوع في جنوبنا على حسب علم الباحثتان من خلال الاطلاع على المجلات والدوريات، حيث جاءت هذه الدراسة امتداداً واستكمالاً للدراسات السابقة، للوصول إلى نتائج تساهم في التطبيق الفعّال للصيرفة الإسلامية .

مشكلة الدراسة

بالرغم من صدور المنشور رقم (9) لسنة 2009 الذي سمح للمصارف القائمة في ليبيا بفتح نوافذ إسلامية وتقديم الخدمات المصرفية البديلة " الإسلامية "، ومن ثم صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن تحريم المعاملات الربوية، وفي ظل هذه التشريعات التي ألزمت المصارف للتحوّل للعمل بالصيرفة الإسلامية ، إلا أن المصارف واجهتها العديد من المشاكل والصعوبات التي أثرت في عملية تحوّلها ومن هذه المشاكل التشريعات الصادرة وصعوبة التكيف معها، إضافة لجهل بعض المصارف بقواعد العمل الإسلامي ومتطلباته. تتطلب طبيعة العمل المصرفي وجود ثقة عالية من الجمهور، ومن الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الثقة هي التزام المصارف بالمعايير الشرعية التي أظهرتها المحاسبة الإسلامية باعتبارها لغة مفهومة وموحدة بين جميع المؤسسات ومن دونها لن يكون بمقدور الأشخاص دراسة التقارير المالية؛ وبسبب انتشار المؤسسات الإسلامية

والحاجة الملحة لدى المتعاملين معها لمعرفة الطرق التي يجرى بها تحقيق الأهداف الاقتصادية والأسس المستخدمة فيها وكذلك اهتمام الكثير من الباحثين، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة مجموعة من المعايير لضمان سلامة العمل المصرفي الإسلامي(إبراهيم،2024) من بين هذه المعايير المعيار الشرعي رقم (6) والمتعلق بمعيار تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية الذي يهدف لبيان الاجراءات والآليات والمعالجات الواجب مراعاتها للتحوّل.

فقد أوضحت دراسة (الدليمي،2013) بأن الاضطرابات السياسية والأمنية، والتشريعات والقوانين، وقلة الكوادر المؤهلة، وضعف الوعي لدى المجتمع، تشكل التحدي الأبرز في الوقوف أمام مسيرة الصيرفة الإسلامية ، في حين توصل (الصقع والتائب، 2014) إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، بعضها معوقات شخصية واجتماعية، وبعضها معوقات إدارية وفنية، وبعضها معوقات شرعية وتشريعية.

بينما أكدت دراسة (الحجاجي والزاغداني ،2017) أن كثرة وتشعب الآراء الفقهية، وحداثة التجربة، وضعف الخبرة، وضعف الإمكانيات التقنية الحديثة، ونقص الفرص الاستثمارية للمصرف، تعد كلها من الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية. وفي ظل القوانين السابقة والمشاكل سالفة الذكر والتي تعيق عملية التحوّل، تحاول الدراسة الإجابة على السؤالين الرئيسيين التاليين:

1- ما مدى إمكانية المصارف التقليدية للتحوّل إلى مصارف إسلامية في مدينة سبها وضواحيها؟

2- ماهي المعوقات التي تحول دون تطبيق المصارف التقليدية للتحوّل إلى مصارف إسلامية في مدينة سبها وضواحيها؟

فرضيات الدراسة

1- لا تتوافر المتطلبات اللازمة لتحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للمعيار الشرعي رقم(6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية .

2- لا تتوافر معوقات تحول دون تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية بمدينة سبها وضواحيها، وذلك من خلال مقارنة المتطلبات التي تحكم عملية التحوّل وفقاً للمعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية مع الممارسات المطبقة في المصارف قيد الدراسة ومعوقاته.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية والتي تجرى حوله العديد من النقاشات على مستوى البحوث والدراسات الأكاديمية أو على مستوى الهيئات الدولية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مثلاً، كما تبرز أهمية هذه الدراسة كذلك من خلال ما يلاحظ من إقبال عدد كبير من المصارف التقليدية إلى التحوّل إلى مصارف إسلامية وانعكاس ذلك على نشاطها وأدائها، لذا كان لابد من تبيان بعض تلك التجارب للاستفادة منها.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي من شأنه وصف ظاهرة ما وتفسيرها تفسيراً دقيقاً إضافة إلى جمع البيانات والمعلومات اللازمة بهدف تبويبها وتحليلها وصولاً لنتائج تتعلق بمشكلة الدراسة وفروضها.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في المصارف التجارية العاملة في مدينة سبها وضواحيها (مرزق وتراغن)

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- الإحصاء الوصفي، ويشمل التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي.
- استخدام اختبار كرونباخ لقياس درجة الصدق والثبات لاستمارة الاستبيان.
- استخدام اختبار الإحصاء (T).

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على معرفة مدى إمكانية تحوّل المصارف التقليدية نحو المصارف الإسلامية بمدينة سبها وضواحيها، وذلك من خلال التعرف على المتطلبات التي تحكم عملية التحوّل وفقاً للمعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية (ايوفي) مع التطرق للمعوقات.

الحدود المكانية: المصارف العاملة في مدينة سبها وضواحيها (مرزق/ تراغن).

الحدود الزمنية: بيانات الدراسة جمعت خلال العام 2024.

الإطار النظري:

مقدمة عن المحاسبة الإسلامية

في وسط تزايد إقبال الجمهور على منتجات الصيرفة الإسلامية، وإقبال المؤسسات المالية العالمية لخوض تجربة التعامل مع هذه المنتجات، ظهر مصطلح المحاسبة الإسلامية، والذي يقصد به تطبيق لمفهوم وأسس المحاسبة في الفكر الإسلامي في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المصرف الإسلامي بهدف تقديم معلومات وإرشادات تساعد في إبداء الرأي وتساعد في تحقيق أهداف المصارف الإسلامية (رشوان،2014).

تهدف المحاسبة الإسلامية إلى تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك الحقوق المترتبة على العمليات والأنشطة غير المكتملة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها في مفاهيم العدل والإحسان والالتزام بأخلاقيات التعامل الإسلامي، والإسهام في توفير الحماية لموجودات وحقوق المؤسسة وحقوق الأطراف الأخرى، والإسهام في رفع الكفاية الإدارية والإنتاجية، وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة، وتشجيع الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة والمعاملات (هيئة المحاسبة،2007)، كما تهدف إلى تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير المالية لمستخدمي هذه التقارير بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم المشروعة في تعاملهم مع المصارف.

نظراً للاختلافات الجوهرية بين أشكال المؤسسات المالية ووسائلها وأهدافها ،إضافة إلى توسع نطاق عمل المؤسسات الإسلامية وتعقد آليات عملها ومعاملاتها كان من الضروري استحداث معايير تتلاءم مع جوهر وخصائص هذه المؤسسات حتى تضبط سير عملها وتشكل مرجعية توحد عمليات المؤسسات المالية الإسلامية؛ فلابد من وضع معايير محاسبية تكون مستمدة من الشريعة الإسلامية، أدى ذلك إلى ظهور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية The Accounting and Auditing Organization +for Islamic Financial Institutions(AAOIFI)(ايوفي) تقوم بتطوير الفكر المحاسبي المرتبط بأنشطة المنشآت المالية الإسلامية من خلال إعداد وإصدار ونشر وتطوير معايير محاسبية خاصة بهذه الم(إبراهيم ،2024).

معايير المحاسبة الإسلامية :

تُعرف معايير المحاسبة الإسلامية بأنها الإرشادات والتوجيهات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة، من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قام بها البنك المركزي خلال فترة زمنية، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، وإبداء الرأي الفني المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وتلخص الباحثتان تعريفاً لمعايير المحاسبة الإسلامية بأنها: المنهاج الواجب اتباعه لتطبيق المحاسبة وفقاً لإحكام الشريعة الإسلامية .

أغراض معايير المحاسبة الإسلامية

تحقق معايير المحاسبة الإسلامية عدة أغراض أهمها (باشا، عمامرة، 39:2022):

1. تعتبر الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية.
2. توضح المعالجات المحاسبية لعمليات المصارف الإسلامية؛ مما يحقق مبدأ التوحيد والثبات.
3. تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المصارف الإسلامية ولاسيما بالنسبة للمحاسبين الجدد.
4. تساعد في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة لها على المستوى القومي.

عرض معايير المحاسبة الإسلامية

أصدرت الهيئة حتى الآن (28) معيار محاسبي، (58) معيار شرعي، (8) معايير حوكمة، (4) معايير في الضوابط، ومعيارين في الاخلاقيات المهنية.

المعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

اعتمد المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي) المعيار الشرعي رقم (6) والمتعلق بتحوّل المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي في اجتماعه المنعقد في المدينة المنورة في 6 مايو 2002، ويهدف هذا المعيار إلى بيان الإجراءات والآليات والمعالجات الواجب مراعاتها ليتحوّل المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي يلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويحقق أهداف ووظائف العمل المصرفي الإسلامي التي تمثل بدائل لتطبيقات المصرف التقليدي قبل التحوّل. يتناول المعيار مقومات تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي بموجب قرار بالتحول الكلي الفوري في تاريخ محدد يتم إعلانه، سواء كان القرار من داخل المصرف أو من خارجه بتملكه من قبل الراغبين في تحوّله، والمدى الزمني للتحوّل، وأثر التحوّل على طرق تلقي الاموال وكيفية توظيفها، والمعالجة لكل من التزامات المصرف وحقوقه قبل التحوّل ما قبض أو دفع منها وما لم يقبض أو لم يدفع، وكذلك الموجودات غير المشروعة لديه قبل التحوّل، ووجوه التصرف فيها. (هيئة المعايير ،2017 :155).

مفهوم المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي

عُرف المصرف التقليدي بأنه مؤسسة مالية تقوم على وظيفة رئيسية تعتمد نظام الفائدة الربوية في تجميع الأموال من وحدات الفائض بشكل قروض بفائدة محددة، وإعادة إقراضها لوحدات عجز محتاجة إلى السيولة بفائدة ربوية أعلى، وتربح الفرق بين سعر الفائدة الذي يعتبر دخلها الرئيسي بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية والمالية والمتنوعة التي تمثل الربا الإطار العقدي والقانوني لمعظم علاقات المتعاملين معه بواسطتها لذلك يطلق عليه أيضاً المصرف الربوي (العازمي، 2021: 1757). أما المصرف الإسلامي فعرّفه القانون الليبي بأنه: المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية، سواء في مجال قبول أموال المودعين، أو في مجالات البيوع والتمويل والاستثمار، أو في تقديم الخدمات

المصرفية الأخرى، وذلك بما يحقق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية وفق ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية المركزية (عبد الكريم وآخرون،2016::212)

مفهوم التحوّل

التحوّل في اللغة: يعني التنقل من موضع إلى موضع آخر، والانتقال من حال إلى حال، والاسم الحِول، ومنه قوله تعالى: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً ﴾. وأيضاً قوله تعالى: (ولا تجد لسنتنا تحويلاً) أي: تحولاً وتغيراً وانتقالاً.(سورة الكهف، الآية (108)

وتعرف الباحثتان المقصود بالتحوّل في مجال الدراسة بأنه: إحلال شيء محل شيء آخر، أي بمعنى استبدال التعامل في المصارف التقليدية المبنية على أساس الربا (المعاملات الربوية) وما في حكمها بمعاملات محللة شرعاً وفقاً لإحكام الشريعة الإسلامية .

المبادئ الأساسية للتحوّل

لكي يكون المصرف التقليدي الذي يرغب في تحويل فروعه وإداراته ناجحاً في عملية التحوّل يجب عليه أن يتبع بعض المبادئ التي تكفل له تحقيق هذا النجاح، ومن أهمها ما يلي: (عبد الكريم وآخرون،2016؛ أبو حميرة، اسويسي،2010):

1. إعداد خطة استراتيجية للتحوّل ذات رؤيا واضحة ومحددة المراحل.
2. التنسيق بين الأقسام التي تم تحويلها وباقي الأقسام التقليدية داخل المصرف.
3. إعداد الخطط اللازمة لتدريب العاملين.
4. تعيين أو تشكيل هيئة للفتوى والرقابة الشرعية.
5. التدرج في التطبيق والتحوّل.
6. الاستمرار وعدم التراجع في التحوّل.

أشكال التحوّل

للتحوّل آليات وأشكال لتطبيقه وهي (رحاب،2020):

1. التحوّل الكلي: ويتم هذا النوع من التحوّل من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة، وبذلك يتحوّل المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .
2. التحوّل الجزئي: وفي هذا النوع من التحوّل يتم تقديم خدمات ومنتجات إسلامية ولكن في ظل النظام المصرفي التقليدي، ويتم ذلك أما من خلال فروع إسلامية تابعة للمصرف التقليدي، أو من خلال إنشاء نوافذ تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .

متطلبات التحوّل وفقاً للمعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن الايوفي (أبو حميرة، اسويسي،2010: 12؛ عبد الكريم وآخرون، 2016؛ عمر، 2016؛ علال، بلقاسم،2018؛ هيئة المعايير،2017 :156):

1- يجب لنجاح التحوّل اتخاذ الإجراءات اللازمة له وإعداد الادوات، وإيجاد البدائل للتطبيقات الممنوحة شرعاً، وتأهيل الطاقات اللازمة للتنفيذ الصحيح.

2- مراعاة الاجراءات النظامية، بتعديل الترخيص اذا كانت الجهات الرقابية تتطلب ذلك، وتعديل عقد التأسيس والنظام الاساسي من خلال القنوات المطلوبة لتعديله بتضمينه أهدافاً ووسائل تلائم العمل المصرفي الاسلامي وبتنقيته مما يتنافى معه.

3-إعادة بناء الهيكل التنظيمي للبنك مع تعديل لوائح ونظم العمل ومحتوى الوظائف وشروط التوظيف الجديد.

4- تكوين هيئة رقابة شرعية، وكذلك رقابة شرعية داخلية وفق ما جاء في معايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

5- تعديل أو وضع نماذج للعقود والمستندات متفقة مع احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

6- فتح حسابات لدى المصارف في الداخل والخارج، وتصحيح الحسابات التي لدى المصارف التقليدية المحلية مع الاقتصار على ما تقتضيه الحاجة.

7- إعداد برنامج خاص لتهيئة الطاقات البشرية وتأهيلها لتطبيق العمل المصرفي الاسلامي.

8- اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية .

معوقات التحوّل

تواجه المصارف التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من الصعوبات أمكن تقسيمها كالتالي (محمود، مهدي، 2022، رحاب، 2020؛ القندولي، العاني، 2019؛ الحداد، فشتول، 2021؛ عبد الكريم وآخرون،2016؛ عمر،2016؛ الصقع، التائب، 2014):

معوقات إدارية

1. عدم وجود هيكل تنظيمي واضح يوضح كيفية عمل المصارف الإسلامية .
2. عدم وجود كوادر مؤهلة تأهيلاً مهنياً وعلمياً لتطبيق عمل المصارف الإسلامية .
3. عدم وجود دورات تدريبية لتوضيح كيفية عمل المصارف الإسلامية .
4. عدم توفر منتجات إسلامية بديلة للمنتجات المصرفية التقليدية.
5. ارتباط المصارف باتفاقية بازل التي لا تراعي خصوصية المصارف الإسلامية .
6. خضوع المصارف الإسلامية لرقابة المصرف المركزي الذي لا يزال يتعامل بالفائدة الربوية.
7. عدم توفر الخبرات في مجال عمل المصارف الإسلامية .

معوقات شرعية

1. غياب الانسجام بين فتاوي الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات في المصارف الإسلامية .
2. عدم توفر الكوادر الشرعية الكافية والقادرة على العمل كلجنة رقابة شرعية.
3. عدم توفر الخبرات الشرعية الكافية.
4. عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية لجواز بعض التعاملات المصرفية.
5. بُعد القوانين الوضعية والضريبية عن قواعد الشريعة الإسلامية .

معوقات قانونية وتشريعية

1. ضعف القوانين المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي.
2. نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي الإسلامي.
3. عدم توفر الاستقرار والوضع الامني والانقسام السياسي لمؤسسات الدولة.
4. عدم وجود قوانين تشجع على التوسع في الصيرفة الإسلامية .
5. عدم وجود سوق مالي إسلامي.
6. عدم تطوير الهيكل القانوني التشريعي للأعمال المصرفية الإسلامية .
7. عدم ملائمة التشريعات الحالية مع الأعمال المصرفية الإسلامية .
8. عدم وجود دعم حكومي لتطبيق الأعمال المصرفية الإسلامية .

بالإضافة إلى معوقات شخصية واجتماعية كقلة الوعي لدى الزبائن بالتعاملات الإسلامية ، والاعتقاد الخاطئ بارتفاع تكلفة التمويل الإسلامي، وضعف الإمكانيات التقنية والتكنولوجية الحديثة لدى المصارف الإسلامية .

الجانب العملي:

يهدف الجانب العملي لمعرفة مدى إمكانية تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية بالقطاع المصرفي في منطقة الدراسة، عليه فقد تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة صممت لجمع المعلومات المطلوبة عن مجتمع الدراسة المتكون من الموظفين العاملين بالمصارف التجارية (الجمهورية– الوحدة– شمال افريقيا– التجاري الوطني– اليقين) في مدينة سبها وضواحيها مزرق وتراغن وقد تم توزيع (117) استمارة استبيان سلمت جميعها شخصياً للمشاركين، وأمكن الحصول على(102) استمارة، بينما تعذر الحصول على (15) استمارة، وبالتالي يكون عدد الاستمارات الخاضعة للتحليل (102) استمارة أي ما نسبته (87%) من مجتمع الدراسة. وتم تقسيم هذا الجانب إلى ما يلي:

1. الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي .
2. التحليل الوصفي للبيانات.
3. التحليل الاستنتاجي للبيانات" اختبار فرضيات الدراسة".

أولا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائي ة منها أساليب الإحصاء الوصفي، وأساليب الإحصاء الاستنتاجي وذلك على النحو التالي:

1. الإحصاء الوصفي

تم استخدام الإحصاء الوصفي في الدراسة لتحليل البيانات، وذلك لإظهار الاتجاهات العامة للإجابات، واستخدم في ذلك البرنامج الإحصائي (SPSS) Statistical Package for Social Sciences.

2. الإحصاء الاستنتاجي

تم استخدام اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وذلك عند مستوى معنوية (0.05)؛ حيث يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P) أقل من مستوى المعنوية (0.05) أو قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت القيمة الاحتمالية (P) اكبر من مستوى المعنوية (0.05) أو قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية.

ثانيا: التحليل الوصفي للبيانات

يتضمن هذا الجزء من الدراسة تحليلاً وصفياً للبيانات الواردة في استمارات الاستبيان، وذلك في قسمين رئيسيين على النحو التالي:

القسم الأول: يعنى بتحليل البيانات الشخصية للمشاركين في الدراسة لتحديد مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها وإمكانية الاعتماد عليها في استخلاص النتائج.

القسم الثاني: يعنى بتحليل الأسئلة الخاصة بمعرفة مدى إمكانية تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، من خلال معرفة مدى توافر متطلبات تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للمعيار رقم (6) الصادر عن (AAOIFI) ومعرفة معوقات التحوّل لمعرفة الاتجاهات العامة لردود المشاركين في الدراسة حول فقرات الاستبيان.

القسم الأول: تحليل البيانات الخاصة بالمشاركين

يتضمن هذا القسم تحليل البيانات الخاصة بالمشاركين، من حيث العمر، والتخصص، والمؤهل العلمي، والوظيفة الحالية، واسم المصرف، والخبرة.

جدول رقم (1) توزيع المشاركين طبقاً للمتغيرات الديموغرافية

المتغير	التصنيف	العدد	النسبة المئوية
الفئة العمرية	أقل من 20 سنة	2	%2.0
	من 20 سنة إلى 30 سنة	29	%28.4
	من 30 سنة إلى 40 سنة	33	%32.4
	من 40 سنة إلى 50 سنة	18	%17.6
	50 سنة فأكثر	20	%19.6
التخصص	محاسبة	46	%45.1
	تمويل ومصارف	16	%15.7
	اقتصاد	12	%11.8
	قانون	5	%4.9
	اخرى	23	%22.5
المؤهل العلمي	اقل من بكالوريوس	25	%24.5
	بكالوريوس	64	%62.7
	ماجستير	11	%10.8
	دكتوراه	2	%2.0
المركز الوظيفي	مدير عام	2	%2.0
	رئيس مجلس ادارة	2	%2.0
	عضو مجلس إدارة	1	%1.0
	مدير ادارة	7	%6.9
	رئيس قسم	23	%22.5
	موظف	67	%65.7

المتغير	التصنيف	العدد	النسبة المئوية
اسم المصرف	مصرف الوحدة	17	%16.7
	مصرف الجمهورية	41	%40.2
	مصرف شمال افريقيا	19	%18.6
	مصرف التجاري الوطني	13	%12.7
	مصرف اليقين	12	%11.8
سنوات الخبرة في العمل المصرفي التقليدي	أقل من 5 سنوات	32	%31.4
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	18	%17.6
	من 10 إلى أقل من15 سنة	12	%11.8
	من 15الى أقل من20 سنة	10	%9.8
	20 سنة فأكثر	30	%29.4
سنوات الخبرة في العمل المصرفي الاسلامي	أقل من 5 سنوات	37	%51
	من 5الى أقل من 10 مسنوات	15	%20.8
	من 10الى أقل من15 سنة	7	%9.7
	من 15الى أقل من20 سنة	6	%8.3
	20 سنة فأكثر	7	%9.7

يتبين من خلال الجدول رقم أن أكبر فئة عمرية شاركت في الدراسة هي من عمر (30) إلى (40)

سنة، كما يلاحظ أيضاً أن أكثر من (36%) من المشاركين في الدراسة تفوق أعمارهم (40) سنة، وهذا يزيد الثقة في البيانات التي تم الحصول عليها من هؤلاء المشاركين، وأن الدراسة شملت كل التخصصات العاملة بالمصارف التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وأن أكثر من 60% من المشاركين كان تخصصهم محاسبة وتمويل ومصارف، وهذا يعطي انطباعاً هاماً على تفهاً المشاركين لموضوع الدراسة.

ويتضح أيضاً أن أكثر من 12% من المشاركين من حملة الشهادات العليا، وأن أكثر من 60% منهم يحملون درجة البكالوريوس، مما يزيد الثقة في البيانات المتحصل عليها من المشاركين.

من خلال الجدول يتبين أن عينه الدراسة شملت معظم الوظائف الإدارية الموجودة بالمصارف من أعلى الهرم الإداري إلى أسفله، وهذا بلا شك يزيد الثقة في البيانات المتحصل عليها منه. شملت عينة الدراسة على عدد من المصارف العاملة بالمنطقة الجنوبية،.

حيث أن ما نسبته (29.4%) من المشاركين في الدراسة لديهم خبرة في مجال العمل بالمصارف التقليدية تفوق 20 سنة، وهذا يزيد الثقة في البيانات المتحصل عليها من قبلهم، و أكثر من (36 %) من المشاركين في الدراسة لديهم خبرة في مجال العمل بالمصارف الإسلامية تفوق 10 سنوات، وهذا قد يرجع لحداثة المصارف الإسلامية في ليبيا.

القسم الثاني:

قبل الشروع في تحليل أسئلة الاستبيان المتعلقة بمعرفة مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ، بالقطاع المصرفي في منطقة الدراسة، يجب اختبار وقياس مدى ثبات أسئلة الاستبيان (يقصد بالثبات: أي في حال إعادة توزيع الاستبيان مرة أخرى تحصل على نفس نتائج المرة الأولى) وذلك باستخدام معامل "ألفا كرونباخ" الذي يعطي قيم تتراوح بين "0 و1" فكلما كان هناك ثبات أكبر كان قيمة المعامل أقرب للواحد والعكس بالعكس.

ومن خلال الجدول رقم (2) يتبين أن معامل آلفا كرونباخ يساوي (0.901) ما يدل على ثبات فقرات استمارة الاستبيان.

جدول رقم (2) معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات فقرات الاستبيان

البيان	Cronbach's Alpha	N of items
أسئلة المحور الأول	0.786	9
أسئلة المحور الثاني	0.924	17
الاستبيان ككل	0.901	26

هذا وسيتم استخدام الجدول رقم (3) لغرض قياس اتجاهات ردود المشاركين في الدراسة.

جدول رقم (3) بيان اتجاه ردود المشاركين بناءً على المتوسط المرجح

مقياس ليكرث الخماسي

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

1. متطلبات تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للمعيار رقم (6) الصادر عن (AAOIFI)

جدول رقم (4) متطلبات تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للمعيار رقم (6) الصادر عن (AAOIFI)

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
1	يتم تعديل النظام الأساسي للمصرف وفق عقد التأسيس بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .	41	53	3	5	-	4.2745	موافق بشدة
		40.2	52.0	2.9	4.9	-		
2	يتم إعادة بناء أو تعديل الهيكل التنظيمي للمصرف.	31	52	12	7	-	4.0490	موافق
		30.4	51.0	11.8	6.9	-		
3	يتم تكوين هيئة رقابة شرعية وفق لمعايير والضوابط الصادرة عن هيئة (AAOIFI).	34	42	24	1	1	4.0490	موافق
		33.3	41.2	23.5	1.1	1.1		
4	يتم تعديل أو وضع نماذج للعقود والمستندات متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .	38	49	11	4	-	4.1863	موافق
		37.3	48.0	10.8	3.9	-		
5	وضع خطة زمنية للتحوّل محددة المراحل والخطوات والفترة الزمنية.	23	60	14	5	-	3.9902	موافق
		22.5	58.8	13.7	4.9	-		
6		41	41	14	5	1	4.1373	موافق

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
	تم إعداد برامج خاصة لتهيئة الطاقات البشرية وتأهيلها لتطبيق العمل المصرفي الإسلامي.	40.2	40.2	13.7	4.9	1.0		
7	عدم التعامل بالربا بجميع أشكاله وصوره أو بأية معاملة محرمة شرعا.	56	22	16	6	2	4.2157	موافق بشدة
		54.9	21.6	15.7	5.9	2.0		
8	اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة (AAOIFI) .	25	49	26	2	-	3.9510	موافق
		24.5	48.0	25.5	2.0	-		
9	التعاقد على النظام الآلي (منظومة مصرفية) تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	43	40	13	6	-	4.1765	موافق
		42.2	39.2	12.7	5.9	-		
متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للمعيار رقم (6) الصادر عن (AAOIFI)							4.114379	موافق

من خلال النظر في الجدول رقم (4) يلاحظ أن كل متطلبات التحوّل إلى مصارف الإسلامية متوفرة وبقوة بالمصارف التجارية، ينعكس ذلك من خلال المتوسط الحسابي المرجح للجدول الذي بلغ (4.114379)، كما نلاحظ أيضا أن أكثر هذه المتطلبات توافراً هي الفقرة الأولى " يتم تعديل النظام الأساسي للمصرف وفق عقد التأسيس بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ."، يلاحظ من الجدول أيضا التأكيد الكبير للفقرة رقم (7) " عدم التعامل بالربا بجميع أشكاله وصوره أو بأية معاملة محرمة شرعا." ما يعكس الوعي المتأصل لدى المشاركين بحرمة المعاملات الربوية.

عليه يمكن قول من خلال الجدول رقم (4) أن كل المتطلبات اللازمة لتحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقا للمعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية موجودة وبشكل كبير لدى المصارف التجارية من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

2 . معوقات تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية

من خلال الجدول رقم (5) وبالنظر إلى المتوسط المرجح نلاحظ أن المشاركين في الدراسة يرون وبشكل واضح وجود معوقات تحوّل دون تطبيق تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ، ويتضح ذلك من خلال المتوسط المرجح للجدول الذي بلغ (3.6689) وهو أكبر من المتوسط النظري، مما يدل على وجود عدد كبير من المعوقات لعل من أهم هذه المعوقات هي الفقرة رقم (13) التي تنص على" عدم وجود سوق

مالي إسلامي"، و" عدم توفر الاستقرار والوضع الأمني والانقسام السياسي لمؤسسات الدولة"، و" ضعف القوانين المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي"، و" عدم وجود دعم حكومي لتطبيق الأعمال المصرفية الإسلامية "، وخضوع المصارف الإسلامية لرقابة المصرف المركزي الذي يتعامل بالفائدة الربوية." وغيرها، الأمر الذي يبين عدم تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية إلى الان.

عليه يمكن قول أن هناك عدد كبير من المعوقات التي تحوّل دون تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية من وجهة نظر المشاركين في الدراسة بالقطاع المصرفي.

جدول رقم(5) معوقات تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
1	عدم وجود هيكل تنظيمي واضح يوضح كيفية عمل المصارف الإسلامية .	22	33	18	24	5	3.4216	موافق
		21.6	32.4	17.6	23.5	4.9		
2	عدم وجود كوادر مؤهلة تأهيلاً مهنياً لتطبيق عمل المصارف الإسلامية	22	30	21	22	7	3.3725	محايد
		21.6	29.4	20.6	21.6	6.9		
3	عدم وجود كوادر مؤهلة تأهيلاً علمياً لتطبيق عمل المصارف الإسلامية	26	23	25	21	7	3.3922	محايد
		25.5	22.5	24.5	20.6	6.9		
4	عدم وجود دورات تدريبية لتوضيح كيفية عمل المصارف الإسلامية	30	34	10	17	11	3.5392	موافق
		29.4	33.3	9.8	16.7	10.8		
5	عدم توفر منتجات إسلامية بديلة للمنتجات المصرفية التقليدية.	17	42	20	16	7	3.4510	موافق
		16.7	41.2	19.6	15.7	6.9		
6	ارتباط المصارف باتفاقية بازل التي لا تراعي خصوصية المصارف الإسلامية .	19	33	33	13	4	3.4902	موافق
		18.6	32.4	32.4	12.7	3.9		
7	خضوع المصارف الإسلامية لرقابة المصرف المركزي الذي لا يزال يتعامل بالفائدة الربوية.	32	33	25	9	3	3.8039	موافق
		31.4	32.4	24.5	8.8	2.9		
8		30	34	24	12	2	3.7647	موافق

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
	غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات في المصارف الإسلامية .	29.4	33.3	23.5	11.8	2.0		
9	عدم توفر الكوادر الشرعية الكافية والقادرة على العمل كلجنة رقابة شرعية	27	36	21	14	4	3.6667	موافق
		26.5	35.3	20.6	13.7	3.9		
10	ضـــعف القوانين المنظمة للعمل المصـــرفي الإسلامي.	30	40	25	4	3	3.8824	موافق
		29.4	39.2	24.5	3.9	2.9		
11	نقص المعايير المحاسبية التي تنظم العمل المصرفي الإسلامي.	28	39	17	13	5	3.7059	موافق
		27.5	38.2	16.7	12.7	4.9		
12	عدم توفر الاستقرار والوضع الأمني والانقسام السياسي لمؤسسات الدولة.	39	27	26	6	4	3.8922	موافق
		38.2	26.5	25.5	5.9	3.9		
13	عدم وجود سوق مالي إسلامي.	42	33	16	9	2	4.0196	موافق
		41.2	32.4	15.7	8.8	2.0		
14	عدم تطوير الهيكل القانوني التشريعي للأعمال المصرفية الإسلامية .	35	34	18	12	3	3.8431	موافق
		34.3	33.3	17.6	11.8	2.9		

معوقات تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
15	عدم ملائمة التشريعات الحالية مع الأعمال المصرفية الإسلامية .	29	36	23	12	2	3.7647	موافق
		28.4	35.3	22.5	11.8	2.0		
16	عدم وجود دعم حكومي لتطبيق الأعمال المصرفية الإسلامية	39	27	22	11	3	3.8627	موافق
		38.2	26.5	21.6	10.8	2.9		
17	ضعف الإمكانيات التقنية والتكنولوجية الحديثة لدى المصارف الإسلامية	29	29	18	16	10	3.5000	موافق
		28.4	28.4	17.6	15.7	9.8		
معوقات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية							3.6689	موافق

ثانيا: التحليل الاستنتاجي للبيانات (اختبار الفرضيات)

إن نتائج التحليل الوصفي السابقة التي تم التوصل إليها من بيانات ردود المشاركين في الدراسة هي نتائج تخص فقط عينة الدراسة، ولا يمكن أن تعمم على مجتمع الدراسة إلا من خلال استخدام التحليل الاستنتاجي (Deductive analysis) لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام الاختيار (T– Test) للحكم على مدى مصداقية فرضيات الدراسة من حيث القبول أو الرفض. عليه سيتم التعبير عن كل فرضية من فرضيات الدراسة بشكل إحصائي في فرضية صفرية (H0)، وفرضية بديلة (Hα).ومن تم نختبر الفرضية الصفرية على النحو التالي:

اختبار فرضية الدراسة الأولى

يمكن صياغة فرضية الدراسة التي تنص على "لا تتوافر المتطلبات اللازمة لتحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقا للمعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية " بصورة إحصائية في شكل فرضية صفرية وفرضية بديلة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية "H0": لا تتوافر المتطلبات اللازمة لتحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقا للمعيار الشرعي رقم (6). $\mu \leq 3$

الفرضية البديلة"Hα": تتوافر المتطلبات اللازمة لتحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقا للمعيار الشرعي رقم (6). $\mu > 3$

من خلال الجدول رقم (7) يتبن أن قيمة (P=0.001) بالنسبة لفرضية الدراسة هي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05) وقيمة (T) المحسوبة المطلقة (22.042) أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.660)، عليه نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه " لا تتوافر المتطلبات اللازمة لتحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف

إسلامية وفقا للمعيار الشرعي رقم (6)" ونقبل الفرضية البديلة " تتوافر المتطلبات اللازمة لتحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقا للمعيار الشرعي رقم (6) ".

اختبار فرضية الدراسة الثانية

يمكن صياغة فرضية الدراسة التي تنص على " لا تتوافر معوقات تحول دون تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية . " بصورة إحصائية في شكل فرضية صفرية وفرضية بديلة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية "H0": لا تتوافر معوقات تحول دون تحّول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ..

$\mu \leq 3$

الفرضية البديلة"Hα": تتوافر معوقات تحول دون تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ..

$\mu > 3$

من خلال الجدول رقم (12) يتبن أن قيمة (P=0.001) بالنسبة لفرضية الدراسة هي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05) وقيمة (T) المحسوبة المطلقة (8.770) أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.660)، عليه نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه " لا توجد معوقات تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ."ونقبل الفرضية البديلة " توجد معوقات تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية . "

جدول رقم (7) نتائج اختبار (T) لفرضية الدراسة

م	الفرضية الصفرية	مقارنة المتوسط النظري بمتوسط العينة باستخدام (T)				
		المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة P
	لا تتوافر المتطلبات اللازمة لتحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقا للمعيار الشرعي رقم (6).	3	4.114379	0.5106029	22.042	0.001
	لا تتوافر معوقات تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية .	3	3.668973	0.7703489	8.770	0.001

One-Sample Test

الفرضيات	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
HH1	22.042	101	.000	1.1143791	1.014087	1.214671
HH2	8.770	101	.000	.6689735	.517663	.820284

النتائج

من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري و العملي تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- وجود كل المتطلبات اللازمة لتحّول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للمعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن الايوفي لدى المصارف التجارية بالمنطقة الجنوبية.

2- وجود عدد كبير من المعوقات التي تحول دون تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية أهمها:

- عدم وجود سوق مالي اسلامي.

- عدم توفر الاستقرار والوضع الامني والانقسام السياسي لمؤسسات الدولة.
- عدم وجود دعم حكومي لتطبيق الاعمال المصرفية الإسلامية .
- خضوع المصارف الإسلامية لرقابة المصرف المركزي الذي لايزال يتعامل بالفائدة الربوية.
- نقص الدورات التدريبية في مجال المحاسبة الإسلامية لتأهيل العاملين بالمصارف التجارية.

التوصيات

1- تفعيل تطبيق القانون رقم 1 لسنة 2013 والمتعلق بمنع التعامل بالرّبا.

2- إقامة دورات تدريبية لتأهيل العاملين مهنياً لتطبيق قواعد العمل المصرفي الاسلامي.

3- إضافة مادة المحاسبة الإسلامية كأحد المقررات الدراسية لتأهيل العاملين تأهيلاً علمياً لتطبيق قواعد عمل المصارف الإسلامية .

4- إقامة هيئة شرعية للعمل كلجنة رقابة شرعية .

5- تطوير القانون التشريعي بما يتوافق مع البيئة الحالية.

المراجع

الدوريات

- إبراهيم، نهلة محمد السيد، 2024، أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI)على تحسين الأداء المالي والتشغيلي في البنوك الإسلامية " دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد الأول.
- الحداد، نادية راف الله شحات؛ فشتول، أحمد عمر بشير، 2021، معوقات تطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا" دراسة تطبيقية من وجهة نظر المصارف التجارية الواقعة في مدينة بنغازي، مجلة الدراسات الاقتصادية، 4(4).
- الدليمي، فؤاد حميد،2013، واقع الصيرفة الإسلامية في العراق، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد16.
- الصقع، محمد سالم؛ التائب، عادل عبد السلام، 2014، معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد28.
- الطاهر، مخلوفي؛ أحمد، مخلوفي؛ لقمان، الياس مظهر عبد الله، 2024، إشكالية الصيرفة الإسلامية _حالة الجزائر_، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1.
- العاني، أسامة عبد المجيد؛ القندولي، أمجد أحمد خليفة، 2019، إمكانية تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، مجلة بيت المشورة، قطر، (11).
- العازمي، خالد سالم،2021، تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية " الكويت نموذجاً"، مجلة الفرائد في البحوث الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، المجلد الحادي والأربعون.
- باشا، رفيقة؛ عمامرة، ياسمينة،2022، مدى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة(AAOIFI)في المؤسسات المالية–دراسة حالة تطبيق المعيار الإسلامي رقم 1 في مصرف قطر الإسلامي، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد4، العدد 2.
- حسين، فؤاد المهدي، 2018، متطلبات ومعوقات تحوّل المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف إسلامية وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013" دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري"، مجلة المعرفة، جامعة بني وليد، (9).

- حسين، محسن ميكائيل محمد؛ عبد الله، عبد القادر بلقاسم،2020، واقع الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية" دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة البيضاء"، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الرابع.
- رحاب، فوزي عبد القادر،2020، معوقات تحوّل المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية " دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس"، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، المجلد الأول، العدد الثاني.
- سليم، أحمد محمد؛ بلقاسم، امحارب سعد؛ بلعيد، نعيم مصباح، 2023، مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المعاملات المالية الإسلامية بالمصارف العامة العاملة في مدينة درنة، مجلة الدراسات الاقتصادية، 6(2).
- عبد الكريم، إبراهيم محمد؛ عبد المجيد، محمد قاسم؛ البقار، مصطفى سالم، 2016، تقييم ظاهرة بطيء تحوّل المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية ، مجلة جامعة سرت العلمية (العلوم الإنسانية) المجلد السادس، العدد الأول.
- كهينة، رشام ،2016، تحوّل البنوك التقليدية على بنوك إسلامية "الآليات والمعوقات"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثالث.
- محمود، دعاء شاكر؛ مهدي، حسين رضا،2022، تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ، البنك المركزي العراقي دائرة مراقبة الصيرفة.

الكتب

- القران الكريم، سورة الكهف الآية (108).
- المعايير الشرعية" النص الكامل للمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ،2017، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

المؤتمرات العلمية

- أبو حميرة، مصطفى علي؛ اسويسي، نوري محمد، 2010، تحوّل المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية " دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية"، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا.
- علال، بن ثابت؛ بلقاسم، بو فاتح، 2018، تحوّل البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية : مدخل نظري، قراءة في المعيار الشرعي رقم (6) مع دراسة حالة بنك الكويت الدولي، مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية : تحوّل إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر: الأسس والآليات.

رسائل الماجستير

- عمر، موسى احمد عبدي،2016، متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا "دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق"، جامعة مولانا مالك إبراهيم الحكومية، مالنج، رسالة ماجستير غير منشورة، اندونيسيا.